ISSN: 2090 – 0449 Online
Universal Impact Factor (UIF), 2015.
Impact Factor for Arabic Scientific Journals, 2016.

التعليم الاستعماري في تونس خلال الحماية الفرنسية (١٨٨١ ـ ١٩٥٦)

أحمد سوالم

أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي

باحث في التاريخ الحديث والمعاصر

سلا – المملكة المغربية

مُلَخّصْ

عانت دول المغارب عمومًا من الاستعمار منذ نهاية القرن التاسع عشر، والذي خلف انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية على شعوبها. وقد عانت تونس كذلك من هذه السياسة الاستعمارية، فقد فرضت عليها الحماية الفرنسية منذ سنة ١٨٨١ بمقتضى معاهدتي باردو والمرسى واستمرت الى استقلالها سنة ١٩٥٦. وخلال هاته الفترة الزمنية عانى الانسان التونسي من الاستغلال الاستعماري، هذا الاستغلال الذي تناولت مظاهره الدراسات التاريخية التونسية وكذلك العربية والأجنبية. إلا أن ما يلاحظ، هو تركيزها على مظاهر الاستغلال في المجال الاقتصادي والسياسي مع قصور في تناول المجال الاجتماعي، خصوصًا ما يتعلق بالتعليم والذي يبرز بوضوح الوجه القبيح للسياسة الاستعمارية الفرنسية، وينفي عنها المبررات التي رفعها منظروها بكون هدفهم نقل الحضارة الغربية الى شعوب المستعمرات المتخلفين. نحاول في هذه الدراسة، تناول فترة الحماية الفرنسية لتونس انطلاقًا من التعليم كمدخل، باتباع المنهج التاريخي وبالاستعانة بمجموعة من الاحصاءات والأرقام التي وفرتها لنا المَظَان والمراجع التونسية المتعددة، وكذا الدراسات العربية التي تناولت بشكل كلي أو جزئي الموضوع. وخلصت الدراسة إلى أن التعليم في تونس خلال الحماية الفرنسية شكل أداة من أدوات الهيمنة والسيطرة ومكملاً للأشكال الأخرى من التدخل سواء في الاقتصاد أو الادارة أو السياسة، كما أن السياسة التعليمية خلال هي هذه الفترة لم يكن هدفها تكوين جيل تونسي متعلم بقدر ما كان هدفها تكوين نخبة تونسية وسيطة تخدم مصالحها الآنية والمستقبلية، لذلك اتسمت سياستها بمحدودية العرض التعليمي سواء في المجال أو في عدد المتمدرسين، وكذلك بتنوعه ما بين تعليم مقدم للفرنسين والأوربيين واخر مقدم لعموم الأهالي، لتوسم هذه السياسة بكونها سياسة تعليمية استعمارية تجهيلية.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٩ ديسمبر ٢٠١٥

تاريخ قبـول النشـر: ٠٤ مارس ٢٠١٦

كلمات مفتاحية:

الاستعمار الفرنسي، التعليم الابتدائي، المدارس الفرنسية، السياسة التعليمية، تاريخ التعليم التونسي

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

احمد سوالم. "التعليم الاستعماري في تونس خلال الحماية الفرنسية (١٨٨١ - ١٩٥٦)".- دورية كان التاريخية.- العدد الرابع والثلاثون؛ ديسمبر ٢٠١٦. ص٥٧ – ٦٣.

مُقَدِّمَةْ

اعتاد الباحثون على تناول الحقبة الاستعمارية الفرنسية في المغارب، من خلال المظاهر العسكرية والسياسية والاقتصادية التي خلفها الاستعمار، متناسيين أو مهملين جانبًا مهمًا من الموضوعات الاجتماعية والثقافية، التي بدونها يصعب فهم هذا الاستعمار على حقيقته. ومن ثَمَّ يكتسي موضوع التعليم في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية، أهميته في كشف الستار عن جانب هام من السياسة الاستعمارية، التي كانت تدعي ظاهريًا، أنها أتت لنشر رسالتها الحضارية في البلدان المستعمرة، من خلال تعميم التعليم الفرنسي بها، وتمكين الأهالي من استيعاب مبادئ الحضارة المدنية الغربية للوصول إلى دمج الأهالي كلية في المجتمع الغربي بواسطة المدرسة الفرنسية. لكن من الناحية

التطبيقية، فالنظام الاستعماري عمل جاهدًا على تحطيم المدارس العربية التقليدية، ظنا منه أنها تحول دون نشر مدرسته وثقافته، كما عمل على تنويع المؤسسات التعليمية حسب الزَبائِن المحتملين، كما أرسى تعليمًا سمته محدودية استيعابه للأهالي، كل ما سبق يدفعنا للتساؤل، عن التعليم الذي قدمته الحماية الفرنسية في تونس ومدى استيعابه للتونسيين؟

في البداية، لا بد من الإشارة، أن الخطاب حول التعليم بتونس غزير. لكن يطغى عليه الطابع السياسي التربوي. فإذا استثنينا تقارير ومشاريع الجهة الوصية على التعليم، لا نجد بحوثًا كثيرة ذات طابع أكاديمي، تتطرق بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى تاريخ التعليم خصوصًا خلال الحقبة الاستعمارية، كما أن ما كتبه المؤرخون والباحثون في تونس حول هذا الموضوع، يُعَدّ أقل بكثير مقارنة بما هو متوفر من الأرشيفات والوثائق حوله في المكتبات العامة والخاصة، تحتاج فقط، أن ينفض عنها الغبار، وأن تصلها أيادي الباحثين بالدراسة والتحليل، من أجل فهم أعمق لهاته الحقبة التاريخية، بعيدًا عن التناول التقليدي لها.

في هذه الدراسة، سنحاول الوقوف على محدودية التعليم، الذي قدمته فرنسا خلال حمايتها لتونس، فما هي أهم مميزات التعليم الاستعماري الفرنسي في تونس فيما يخص أعداد المتمدرسين؟ وماهي المراحل التي مرت بها السياسة التعليمية الفرنسية بتونس في هذا المجال؟ اتسم التعليم الذي قدمته سلطات الحماية الفرنسية، بتونس بمحدودية تعميمه على الأهالي. وحتى نستطيع ملامسة ذلك، سنحاول التعرف على أعداد الملتحقين من الأهالي في المدارس من خلال الوقوف على التحولات التي عرفها عدد الوافدين عليها، من خلال اعتماد فترتين هما: الأولى، ما بين (١٨٨١- ١٩٢٠)، والثانية، ما بين (١٩٢٠- ١٩٥٦).

المرحلة الأولى: (١٨٨١ـ ١٩٢٠)

عاشت سلطات الوصاية الفرنسية في تونس خلال السنوات الأولى لسيطرتها على البلاد في حالة هدوء دون مقاومة من طرف الأهالي، إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ودامت هذه الوضعية مدة ربع قرن. ما انعكس على أعداد المتمدرسين التونسيين في المدارس الفرنسية، والتي اتسمت بالمحدودية، إذ حاولت التركيز على التعليم بمرحلتيه الابتدائية والثانوية، باعتباره أداة مكملة للتدخل العسكري، وأداة فعالة للتغلغل الثقافي، ووسيلة مهمة لدعم نفوذها داخل البلاد ومراقبتها، مستفيدة من تجربتها في الجزائر، وقد كان الإقبال من طرف التونسيين على التعليم الجديد، يتسم بالتطور من سنة لأخرى وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

أعداد التلاميذ في التعليم الابتدائي
حسب أصولهم وانتماءاتهم[1]

الأصل / السنة	مسلمين	يهود	أوروبيون	المجموع العام
١٨٨٥	٧٣٨	١٨٧٩	٢٠٣٧	٤٦٥٤
١٨٨٧	١٠٤٤	٢٦٠٨	٣٥٧٥	٧٢٢٧
١٨٨٩	١٧٦٥	٣٠٧٤	٣٩٢٣	٨٧٠٢
١٨٩١	٢٤٧١	٤٧٢٣	٤٧٨٧	١٠٩٩١

اعتمادًا على الجدول أعلاه، فإن نسبة التمدرس بالنسبة لكل فئة أو طائفة هي كآلاتي:

نسبة التمدرس انطلاقًا
من أعداد المتمدرسين في التعليم الابتدائي

الطائفة / السنة	مسلمون	يهود	أوروبيون
١٨٨٥	25.85%	40.37%	43.76%
١٨٨٧	14.44%	36.08%	49.46%
١٨٨٩	20.28%	35.32%	45.08%
١٨٩١	22.48%	42.97%	43.55%

يمكن الوقوف على مجموعة من الملاحظات أهمها:

- ارتفاع ملحوظ لأعداد الأطفال التونسيين الوافدين على المدارس الفرنسية من سنة لأخرى. إذ انتقل عددهم من (٧٣٨) طفل سنة ١٨٨٥ إلى (٢٤٧١) طفل سنة ١٨٩١، كما انتقلت نسبتهم من مجموع التلاميذ الوافدين من 15.85% إلى 22.48% بزيادة تقدر بـ 6.3%. لكن إذا قارنا أعداد التونسيين الوافدين على هاته المدارس مقارنة بعدد السكان، فإنه يبقى محدودًا، ويعكس سياسة الحماية الفرنسية القائمة على التطور البطيء بالنسبة للأهالي.

- يلاحظ حضور العنصر الأوروبي والعنصر اليهودي بهذه المدارس أكثر من العنصر التونسي المسلم، رغم محدودية أعدادهم بتونس مقارنة مع الأهالي.

إلا أن التشجيع الذي قابلت به سلطات الحماية تعليم التونسيين في بداية احتلالها، وإقبال هؤلاء عليه، رغبة في الاستفادة من الوضع الجديد من أجل الارتقاء الثقافي والاجتماعي، سرعان ما تغير تحت ضغط المعمرين الفرنسيين والأوروبيين في تونس، لما يمثلونه من قوة سياسية، من خلال انتقادهم للإدارة الفرنسية فيما يخص تعليم الأهالي، ما جعلها تعمل على مراجعة موقفها فيما يخص ولوج التونسيين للمدارس الفرنسية، حيث أصبحت تفرض شروطا من خلال مجلس رقابة، وعراقيل حدث من إقبالهم على هذه المدارس. وذلك ما عبر عنه، محمد الجعايبي في جريدة "الصواب" عدد (٤٦٦)، سنة ١٩٢٥. حيث يقول: ".. فلم ير المحتلون بدًا من مسايرة الحالة والتظاهر بنصرة العلم ونشر ألويته بين أبناء المملكة التونسية، لكن لم نكد نجتاز عام ١٩٠٠ حتى أعقب تلك التشكيلات السطحية رد فعل، وقامت ضجة من جانب الاستعماريين ضد العلم والتعليم، وأشتت لها مراكز كبار الموظفين، وباتوا تحت كابوس الخطر الموهوم وسلطة حزب الاستعمار. فوقفت الإنشاءات والمؤسسات العلمية، بعد أن أقفلت عدة مدارس من بينها: مدرسة قفصة، وأقفلت الثانوية الوحيدة- ليسي كارنو- أبوابها في وجه التونسيين، بدعاوي أوهى من بيت العنكبوت".[٢] وقد نتج عن ذلك انخفاض عدد التلاميذ، يوضحه الجدول التالي:

أعداد التلاميذ التونسيين في المدارس الفرنسية (١٨٩٧- ١٩٠٣)[٣]

السنة	عدد التونسيين بالمدارس الفرنسية
١٨٩٧	٤٦٥٦
١٨٩٨	٤١٠٠
١٨٩٩	٣٧٨٦
١٩٠٠	٣٢٢٣
١٩٠١	٣٢٢٣
١٩٠٢	٣٠٣٠
١٩٠٣	٢٩٢٧

يمكن الوقوف من خلال الجدول عند الملاحظات الآتية:

انخفاض أعداد المتمدرسين التونسيين بالمدارس الفرنسية من سنة لأخرى، فابتداءً من سنة ١٨٩٧، بدأ هذا الانخفاض كنتيجة للسياسة الاستعمارية، الهادفة للتضييق على ولوج الأهالي للمدارس الفرنسية، حيث كان عددهم سنة (١٨٩٧) يصل لـ (٤٦٥٦) تلميذ بنسبة (28.9%) من رواد المدارس العمومية، لينخفض العدد سنة (١٩٠٣) لـ (٢٩٢٧) تلميذ بنسبة (17%) من مجموع رواد المدارس العمومية.

ومرد هذا الانخفاض، للعراقيل التي وضعتها سلطات الحماية الفرنسية: كبلوغ السن القانوني، ورغبة ولي الأمر، ووجود مكان شاغر، وموافقة مجلس الرقابة. وهذه مشاكل عانها التونسيون، في مقابل ذلك، يجد أبناء الفرنسيين والأوروبيين واليهود، أماكنهم في مقاعد الدراسة، وذلك ناتج عن سياسة التجهيل التي نهجتها الدولة الحامية إزاء الأهالي من خلال (.. ترك تسعة أعشار أطفالنا، يجوبون الطرقات، لم يجدوا متسعًا في مدارس الحكومة. حتى إذا صحت الأمة، واستيقظ الوعي القومي، وتوالت الصيحات بوجوب فتح المدارس أمام الأطفال، عمدت الحكومة إلى تأسيس بعض المدارس الابتدائية الضيقة النطاق).[٤] فلتجاوز انتقادات المعمرين لسياسة فرنسا فيما يخص تعليم الأهالي، عمدت إلى إحداث مدارس فرنسية-عربية خاصة بالتونسيين، فإحداثها (.. جاء استجابة لضغوط سلطها غلاة المعمرين على الإدارة الاستعمارية، كي لا تجعل التعليم سبيلاً ييسر على الأهالي الوصول إلى مراكز بارزة في المجتمع، ويهدد التفوق الفرنسي الأوروبي بالبلاد، أو حتى وضعه موضع شك أو نقاش).[٥]

خلاصة القول؛ يبقى التعليم الذي قدمته فرنسا للتونسيين خلال هاته المرحلة، محدودًا وموسومًا بالميز، فمثلاً سنة ١٩١١، هناك (٨٥٠٨) متمدرس تونسي من أصل ساكنة تقدر بـ ١.٧٣٠.١٤٤ نسمة، و(٧٩١٩) متمدرس فرنسي من أصل ساكنة تقدر بـ ٤٩.٩٧٠ نسمة، مما يظهر الفرق بين تعليم التونسيين، وتعليم الفرنسيين مقارنة مع الساكنة العامة لكل منهما، مما يجعلنا نتساءل هل تغيرت هاته السياسة خلال الفترة ما بين (١٩٢٠- ١٩٥٦) ؟

المرحلة الثانية: (١٩٢٠ـ ١٩٥٦)

انعكست مجموعة من الظروف الدولية والداخلية، إيجابًا على أعداد الملتحقين بالتعليم الذي قدمته فرنسا خلال المرحلة ما بين (١٩٢٠- ١٩٥٦)، منها تأسيس الحزب الدستوري في مارس ١٩٢٠ بزعامة عبد العزيز الثعالبي، الذي نشر في السنة نفسها "تونس الشهيدة" التي ضمنها المطالب التونسية. كما تأسست أول تجربة نقابية تونسية (١٩٢٠- ١٩٢٥). وفي الثلاثينيات تطور وتدعم النشاط الاستعماري، كنتيجة لانعكاسات الأزمة العالمية لسنة ١٩٢٩. كما عرفت هاته الفترة، صعود الحركة الشعبية للحكم بفرنسا لكن واجهتها العديد من الصعوبات. حيث أحبط

حزب المعمرين كل محاولة فرنسية، لتحقيق أي مطلب من مطالب الوطنيين. إلا أن الحركة الوطنية التونسية عرفت تطورًا مهما خلال (١٩٣١- ١٩٣٢)، تحت تأثير قضية التجنيس لتزداد حيوية، مع ظهور الحزب الدستوري الجديد، حيث شكلت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فترة نضج الحركة باعتبارها حركة متعددة الأشكال، ونزوحها نحو المطامح الاستقلالية. مما دفع سلطات الحماية إلى العمل على الرفع من أعداد المتمدرسين التونسيين بالمدارس الفرنسية، وساهمت في ذلك الظرفية الدولية الملائمة، حيث انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وبداية عهد جديد، سمته تطور سياسي أكثر سرعة، في اتجاه تقهقر العالم الأوروبي القديم، وامبرياليته الاستعمارية. فكيف ساهمت هاته الظروف وانعكست على تزايد أعداد المتمدرسين في تونس؟

في سنة ١٩٢٠، كان عدد التونسيين في سن التمدرس ٣٥٠.٠٠٠ طفل، ولج منها المدارس ١٢.٠٠٠. في حين نجد عدد الأطفال التونسيين المتمدرسين سنة ١٩٤٠، يصل لـ ٤٣.٠٠٠ طفل، من أصل ٢٢٥.٠٠٠ طفل تونسي في سن التمدرس. وفي سنة ١٩٤٥، كان عدد المتمدرسين التونسيين في التعليم الابتدائي ٣٨٠.٠٠٠ متمدرس، من أصل ٥٩٠.٠٠٠ في سن التمدرس.[٦]

تعكس هذه الأرقام، محدودية التعليم المقدم للتونسيين من طرف سلطات الحماية، والذي سيعرف قفزة نوعية بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب نزوح مطالب الحركة الوطنية التونسية نحو الاستقلال، برغم ذلك ظل تعليم الأهالي مقارنة بتعليم الفرنسيين محدودًا، فمثلاً في سنة ١٩٤٨، نجد في منطقة تونس، (١٢) مدرسة عربية فرنسية للتونسيين، تقابلها (٢٣) مدرسة فرنسية للفرنسيين. وفي ضاحية "مقرين" الصغيرة، مثلاً نجد ثلاث مدارس فرنسية، مما يعكس عدم التكافؤ بين التونسيين والفرنسيين في حق التعليم. وفي السنة نفسها، كان عدد التونسيين ثلاث ملايين، قامت الحكومة لهم بفتح (٨٧٨) قسم ابتدائي للذكور، و١٨ قسم تكميلي أي ١٠٨١ للتعليم العربي الإسلامي. في مقابل ذلك، يوجد بتونس ١٠٠ ألف فرنسي، فتحت لهم ١١٤٠ قسم ابتدائي، و١٩ قسم تكميلي أي ما مجموعه ١١٥٩ رغم كونهم يمثلون أقلية. ففي الفترة الممتدة، ما بين ١٩٤٦-١٩٤٩، لم يرتفع عدد التلاميذ التونسيين المتمدرسين، إلا بـ ١٥.٧٠٠ متمدرس، رغم كون سنة ١٩٤٩، شكلت سنة إصلاح، نص على تعميم التعليم في مدى ٢٠ سنة، والذي بدأ تطبيقه في موسم (١٩٤٩- ١٩٥٠) بصورة تدريجية، ليبلغ مستوى تطبيقه الشامل سنة ١٩٥٣. فلرصد محدودية التعليم المقدم للتونسيين، واختلافه من منطقة لأخرى، لوحظ أن المدن التي تحتوي على نسب مهمة من التلاميذ المتمدرسين، هي المدن الكبرى والكاف، وسوق، وتونس العاصمة، وكسوسة، وصفاقس. كما أن نسبة التمدرس في الجنوب التونسي مهمة، رغم كون معظم الساكنة فقيرة، ومرد ذلك لكون التعليم يعتبر أحسن طريقة للارتقاء الاجتماعي، لذلك يعمل الأهالي على إرسال أبنائهم للمدارس.

ويرجع اختلاف نسب التمدرس من منطقة لأخرى، إلى سببين

- الأول، يتعلق بوجود المعمرين الفرنسيين والأوروبيين، فالمراكز التي يتواجدون بها، توجد بها مدارس، تم إحداثها لضمان تمدرس الأطفال الأوربيين، واستفاد من هذه الوضعية كذلك عدد من أطفال التونسيين.
- الثاني، راجع إلى رغبة السكان، حيث قامت الساكنة خصوصًا في الواحات في الجنوب التونسي ببناء المدارس، لكون التعليم وسيلة للارتقاء الاجتماعي من أجل الخروج من الفقر والفاقة التي تعانيها مناطقهم.[٧]

أما نسبة الاستيعاب المدرسي للتونسيين، فكانت في سنة ١٩٤٩ حوالي (12%)، والتي تبقى محدودة، إذا ما تمت مقارنتها بأعداد التلاميذ الفرنسيين في سن التمدرس (٥-١٤)، البالغ عددهم ٢٧٥٠٠ طفل، وعدد المتمدرسين منهم ٢٦.٠٠٠ طفل، أي بنسبة استيعاب مدرسي تصل لـ (94%) وبالنسبة للأوروبيين، فعدد التلاميذ في سن التمدرس (٥-١٤) ٤٥٠٠٠ طفل، وعدد التلاميذ المتمدرسين ٣٥٠٠٠ طفل، أي بنسبة استيعاب تقدر بـ (77%) في السنة نفسها. فرغم ملاحظة الارتفاع الملحوظ، لأعداد المتمدرسين التونسيين بعد إصلاح ١٩٤٩، فإن نسبة التمدرس سنة ١٩٥٣ مقارنة بالساكنة المتمدرسة، لم تكن تتعدى (19%) في الابتدائي، و(45.8%) في المدارس الثانوية والتقنية، لكنها تبقى نسبة محدودة مقارنة مع الساكنة العامة. فمثلاً سنة ١٩٥٣، عدد المتمدرسين الفرنسيين هو ٤٥.٠٤٣ متمدرس ما يمثل 18% من الساكنة العامة الفرنسية بتونس والمقدرة بـ 180.000. أما الساكنة التونسية المسلمة، فكان عددها ٥١٠.٠٠٠ نسمة، منها فقط ١٧٥.٢٧٥ طفل متمدرس، لتكون نسبة 0.4% من الساكنة التونسية المسلمة هي التي تلج المدارس[٨]. وفي سنة ١٩٥٤، وصل عدد التونسيين بالمدارس الفرنسية ٤٥٢٥ طفل، وبالمدارس الفرنسية العربية ١٢٥.٠٣٠ طفل، وبالمدارس القرآنية العصرية ٩٨.٩٣٤ طفل، والمجموع الكلي هو ١٧٤.٥٤٤ متمدرس. وخلال السنوات الأولى للاستقلال، خصوصا في موسم ١٩٥٥-١٩٥٦، وصل عدد المتمدرسين بالابتدائي إلى ٢٠٩.٤٣٨ طفل أي بارتفاع 59.23% مقارنة بأعداد المتمدرسين سنة ١٩٥٣ وبـ 45.35% مقارنة بنسبة ١٩٤٩.

أما فيما يخص المرحلة الثانوية، فإن أعداد التونسيين بها، بقيت محدودة. وذلك ما يوضحه الجدول:

أعداد التلاميذ في المرحلة الثانوية لسنة ١٩٥٣
حسب أصولهم وانتماءاتهم[٩]

النوع / أصل التلاميذ	التعليم التقني	التعليم الثانوي العام	التعليم الزيتوني وفروعه	المجموع
تونسيون	٦٧٤٣	٦٦٨٢	١٢.٠٠٠	٢٥.٤٢٥
فرنسيون	٣٩٨٢	٥٦٦١	----------	٩٦٤٣
يهود	١٢١٧	١٧٣١	----------	٢٩٤٨
جاليات أخرى	١٠٠٠	٤٢٣	----------	١٤٢٣
	١٢٩٤٢	**١٤٤٩٧**	**١٢.٠٠٠**	**٣٩٤٣٩**

يمكن الوقوف من خلال الجدول عند الملاحظات الآتية:

- أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي من التونسيين، يبقى محدودًا مقارنة بالساكنة العامة، ومقارنة بالملتحقين من الجاليات الأوروبية ومن اليهود.
- بالنسبة للتعليم المقدم من طرف سلطات الحماية في هاته المرحلة، نلاحظ توجه التونسيين نحو الشعب التقنية أكثر من التعليم الثانوي العام.
- ارتفاع أعداد الملتحقين بالثانوي في هاته السنة، جاء نتيجة ما أسفر عنه إصلاح ١٩٤٩ من مواصلة التونسيين لدراستهم. ففي سنة ١٩٥٤ وصل عدد التونسيين بالتعليم الثانوي دون احتساب تلاميذ التعليم الزيتوني ١٥.٠٣٤ تلميذ، مقابل ١٣.٤٢٥ في سنة ١٩٥٣، بزيادة ١٦٠٩ تلميذ. ورغم ذلك يبقى الالتحاق بالثانوي محدودا بالنسبة للتونسيين، كما أن الالتحاق به يختلف من منطقة لأخرى إذ يتمركز في الساحل الشمالي الغربي التونسي، مع محدوديته، أو غيابه في المدن الداخلية والمدن الجنوبية الشرقية، حيث يقتصر وجود الثانويات والإعداديات، على مدن (تونس، سوسة، صفاقس، الكاف)، وهي مدن كبرى، في حين المدن الأخرى، تحتوي على أقسام تكميلية. أما من حيث الملتحقين بهذه المرحلة حسب المدن، فنجد في الطليعة مدينة تونس بـ (٢٦٧٩) تلميذ منهم ٢٢١٦ ذكور، و(٤٦٣) إناث، ثم صفاقس بـ (١٣٥٥٩ تلميذ، وسوسة (١٢٤٤) تلميذ منهم (١٢٢٦) ذكور و(١٨) إناث.

أما بالنسبة للتعليم العالي، فقد كان إقبال الطلبة التونسيين عليه محدودًا، بفعل تضييق سلطات الحماية، على الراغبين في مواصلة دراستهم العليا سواء داخل تونس أو بجامعات الشرق العربي أو فرنسا. وفي ذلك يقول أحد التونسيين، في مقال له تحت عنوان "سياسة التعليم ببلادنا" منشور بجريدة "الحرية" في ١٨ يوليوز ١٩٤٨ (.. أما المدارس العليا والجامعة، فإنها شيء محرم على التونسيين في بلادهم، التي تعد ثلاثة ملايين من السكان، مع وضع عراقيل متنوعة، أمام كل مقدم على إتمام تعليمه، بجامعات فرنسا التي لا يخلوا منها بلد متوسط تقريبًا. والسياسة التي حرمت التونسيين من التعليم العالي في بلادهم، إنما تهدف لغاية معينة ومعروفة، وهي الخوف من مزاحمة التونسيين للفرنسيين في الوظائف العمومية، التي تخلق كل يوم عشرات الوظائف لتشغيل الفرنسيين)[١٠]. لهذا نجد المعهد العالي الوحيد في تونس، هو معهد الدراسات العليا التونسية، والذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يلبي حاجيات التونسيين من هذا النوع من التعليم، وطموحاتهم في كسب مواقع جديدة، وكسر الحصار الذي سعت سلطات الاستعمار، و بشتى الوسائل إلى ضربه حولهم مما جعل نصيب التونسيين من هذا النوع محدودًا، ففي سنة (١٩٥٠- ١٩٥١)، كان عدد الطلبة (١٠١٥) طالبًا، وفي موسم (١٩٥١- ١٩٥٢)، كان عدد الطلبة التونسيين العرب لا يتجاوز (٧٦٤) طالبًا، منهم (٧٤٧) ذكورًا، و(١٧) إناثًا، ومن بقية الطوائف (٨٣١) طالبًا منهم (٥٣٥) ذكورًا، و(٢٩٩) إناثًا، والمجموع الكلي هو (١٥٩٥) طالبًا.[١١]

خاتمة

خلاصة القول؛ يبقى التعليم الذي قدمته فرنسا في تونس خلال فترة الحماية، محدودًا على مستوى استيعابه للتونسيين، وذلك تماشيًا مع أهداف الاستعمار منه، ورغم كون الأرقام التي أوردناها سواء بالنسبة للتعليم الابتدائي أو التعليم الثانوي أو التعليم العالي، قد تبدو من جهة نظر المستعمر إيجابية، معبرة عن اهتمام سلطات الحماية الفرنسية بتعليم الأهالي، فإنها من وجهة نظر التونسيين تظل محدودة، وتعكس سياسة التجهيل التي نهجتها في حقهم.

إن بلـوغ خاتمـة هـذه الدراسـة، لا تعنـي نهايتهـا وتمامهـا، ولكـن الضـرورة تقتضـي أن يكـون لكـل موضـوع خاتمـة، تضـم النتائج التي وصل إليها، ويمكن أن نجمل ما توصلنا إليه في ما يلي:

- أن التعليم شكل سلاحًا مكملاً للسيطرة العسكرية في تونس، فكما يقول عابد "أن المدفع يدفع الثوار، والمدرسة تجلب السكان"، فالتعليم في تونس خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية، لم يكن خاضعًا لمتطلبات التنمية، بل كان محكومًا بالمخططات والاختيارات الاستعمارية، الهادفة لاستغلال خيراتها وسكانها.
- لم يكن للتونسيين الحق في اتخاذ أي موقف من قضية التعليم خلال الحقبة الاستعمارية، ما جعل هذه القضية إحدى القضايا الرئيسة، التي تمحور حولها النضال الوطني خلال هذه الفترة، وبالتالي، فقد ورثتها دولة الاستقلال بوصفها قضية وطنية أولاً وأخيرًا.
- تنوع المؤسسات خلال الفترة الاستعمارية، تعبير عن تنوع المجتمع، وتعدد قومياته المتعايشة. وتعدد الأنماط التعليمية، تعبير عن طبيعة العلاقات والصراع بين هذه القوميات، إلا أن الأصناف التعليمية، لم تكن متعادلة القيمة، ومتكافئة في ضمان المستقبل الفردي، وتحقيق الارتقاء الاجتماعي، ما جعل الأوروبيين واليهود والأعيان من أبناء تونس، يقبلون على التعليم الفرنسي، كسبيل للنجاح الاجتماعي. كما استغلته فرنسا منذ البداية، كوسيلة لانتقاء الحلفاء الفعليين، وإزاحة الأعداء الاستراتيجيين. إلا أن ما يلاحظ أن التنوع والتعدد في التعليم بتونس، أنه بدأ قبل الاحتلال، والاحتلال الفرنسي نشطه، في حين بدأت حركية التوحيد والتجانس، قبل انتهائه، ونشطت وتدعمت بعده.
- استطاع الاتحاد التونسي سنة ١٩٤٦، أن يتقدم ببرنامج عام لإصلاح التعليم. وقد (.. نجح الاتحاد بإقناع السلطات الفرنسية ببعض عناصره، إلا أنه فشل في قضية التعريب الكلي للتعليم)،[١٢] إلا أن ذلك دفع السلطات الفرنسية، إلى وضع مخطط لإصلاح التعليم للفترة (١٩٤٩- ١٩٦٩)، قائم على تعميم التعليم خلال ٢٠ سنة. إلا أن ما يميز تونس، أن مبادرة الإصلاح جاءت من المثقفين المفرنسين، عكس المغرب مثلاً، الذي جاءت مبادرته الإصلاحية خلال الاستعمار من الدوائر السلفية التقليدية، التي ركزت على الهوية أكثر من التعليم.
- دامت الحماية الفرنسية في تونس ٧٥ سنة (١٨٨١- ١٩٥٦)، وبالتالي تركت آثارها. فقد قامت حركة التحديث الوطنية التونسية خارج الزيتونة، وعلى هامشها (المدرسة الصادقية، والجمعية الخلدونية)، ما جعل الصراع يقوم بين الزيتونيين والمدرسيين، انتهى بتصفية الفريق الأول من خلال توحيد التعليم، وبالتالي غياب نخبته عن مراكز القرار في تونس المستقلة.
- ظل مشكل التعليم مستمرًا، بعد استقلال تونس، لكون السنوات الأولى للاستقلال حسب محمد عابد الجابري (لم تأت بقرارات جديدة حول التعليم، بل إن حكومة الاستقلال –بتونس-، استمرت بخط الإصلاح الذي ابتدأ عام ١٩٤٩)[١٣]. وما زال البلد إلى اليوم، يبحث عن الحلول للارتقاء بقطاع التعليم، هذا القطاع الذي وظفه الكل كما أراد. استعمله الفرنسيون الاستعماريون، لاستمالة العقول وفرنستها وبث المقولات الاستعمارية في عقول الناشئة. واستعمله الوطنيون، لغرس روح الصمود والمقاومة، واستعمله المحافظون، لتكريس ألفاظ سلوكية ورؤى تتشبث بالماضي، ووظفه المجددون للتغيير.

الهَوامِشُ:

(1) Macken Richard , Louis Machuel and educational ; Roform in Tunisie during the early years of the French protectorat, **Revue l'histoire Maghrébine**, N°3 , 1975 , pp : 45- 55.

(٢) الدقي نورالدين، عدة ليلى، جلاب الهادي، **المجتمع التونسي والاستغلال الاستعماري**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1997. ص ١٣١.

(٣) جوليان شارل أندري، **المعمرون والشباب التونسي**، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، ١٩٨٥، ص ٩٧.

(٤) الدقي نور الدين، عدة ليلى، جلاب الهادي، **مرجع سابق**، ص ١٣٥.

(٥) بن سالم بلقاسم، **التعليم العصري ونظام التوجيه المدرسي في تونس: دراسة تاريخية. مؤسسية اجتماعية**، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة علوم التربية، تونس، 1988، ص٢٥.

(6) Obdejin H.L.M , **L'enseignement de l'histoire dans la tunisie moderne (1881- 1970)**, Tilburg , 1975 p . 117.

(7) Ibid. , p . 117.

(8) Sraieb. N, l'idéologie de l'école en Tunisie coloniale (1881- 1945), **Revue du monde musulman et de la méditerranée**, N(0) 68- 69, 1993, p. 249.

(٩) بتصرف عن: بلقاسم بن سالم، التعليم العصري ونظام التوجيه المدرسي في تونس: دراسة تاريخية، تونس: الجامعة التونسية، ١٩٨٨

(١٠) الدقي نور الدين، عدة ليلى، جلاب الهادي، **مرجع سابق**، ص١٣٥.

(١١) كرو أبو القاسم، **التعليم التونسي بين الحاضر والمستقبل**، منشورات كتاب البعث١، مطبعة الشرق، تونس، ١٩٥٥، ص٤٦.

(١٢) ناثر سارة، **التربية العربية [منذ ١٩٥٠] انجازاتها، مشكلاتها، تحدياتها**، منتدى الفكر العربي، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، أبريل ١٩٩٠، ص٧٠.

(١٣) المرجع نفسه، ص٧٩.